

المنظور الاستراتيجي لمستقبل

المحكمة الجنائية الدولية

الدكتور

عبدالرزاق عبد الحافظ الدلايخ



المنظور الاستراتيجي لمستقبل المحكمة الجنائية الدولية

الدكتور

عبدالرزاق عبد الحافظ الدلايخ



الطبعة الأولى

2021

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (2506 / 7 / 2020)
الدلاييح، عبد الرزاق عبد الحافظ
المنظور الاستراتيجي لمستقبل المحكمة الجنائية الدولية / عبد الرزاق عبد الحافظ
الدلاييح - عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، .
(265 ص)
ر.إ. : (2506 / 7 / 2020)
الواصفات: / المحكمة الجنائية الدولية // القضاء الجنائي // الجرائم ضد الانسانية// المحاكم
الجنائية // القانون الجنائي /
* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي
دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

رقم التصنيف العشري / ديوي : 345.01
(ردمك) 5 - 978-9957-91-739 ISBN

* المنظور الاستراتيجي لمستقبل المحكمة الجنائية الدولية
* الدكتور عبد الرزاق عبد الحافظ الدلاييح
* الطبعة الأولى 2021
* جميع الحقوق محفوظة للناسر



دار وائل للنشر والتوزيع

دار وائل للنشر عمان - الأردن - الجبيهة - شارع الجمعية العلمية الملكية
مقابل الباب الشمالي للجامعة الأردنية

E-Mail : darwael@yahoo.com - sales.darwael@gmail.com

TEL +962 6 533583 7

FAX: +962 6 5331661

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو إستنساخه أو ترجمته بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناسر.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة

إهداء	5
الفهرس	7
مقدمة	11
مشكلة البحث	12
أهداف البحث	13
أهمية البحث	14
منهج الدراسة	15
مجال وحدود الدراسة	15
الدراسات السابقة	16
هيكل الدراسة	17
الباب الأول	
نشأة وتكوين المحكمة الجنائية والتحديات الاستراتيجية للمحكمة الجنائية	
الدولية	19
تمهيد	21
أسباب نشأة المحكمة والتحديات التي واجهت إنشائها	22
التحديات التي واجهت إنشائها	24
الفصل الأول	
مرحلة المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة	27
المبحث الأول: المحاكم الجنائية بعد الحرب العالمية الأولى	28
المطلب الأول: محاكمة (غليوم الثاني) امبراطور المانيا	30

المطلب الثاني: محاكمة كبار مجرمي الحرب (ليزج).....	32
المبحث الثاني: محاكم الحرب العالمية الثانية.....	34
المطلب الأول: محكمة نورمبرغ والمحكمة العسكرية الدولية (طوكيو)	35
أولاً: محكمة الجنائية الدولية نورمبرغ.....	35
ثانياً: المحكمة الجنائية العسكرية الدولية طوكيو	37
المطلب الثاني: المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ومحكمة رواندا.....	39
أولاً: المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة.....	39
ثانياً: المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.....	43
الفصل الثاني	
التحديات الاستراتيجية التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية.....	47
المبحث الأول: الاستراتيجية الحديثة للجهاز القضائي في المحكمة الجنائية الدولية.....	52
المطلب الأول: استراتيجية اختيار القضاة.....	53
المطلب الثاني: استراتيجية حياد القضاء.....	62
المطلب الثالث: استراتيجية ولاية القضاة.....	69
المطلب الرابع: الاستراتيجية الحديثة في الأجهزة القضائية.....	75
المبحث الثاني: الأثر الاستراتيجي للسيادة الوطنية على عمل المحكمة الجنائية الدولية.....	84
المطلب الأول: أثر السيادة الوطنية للدول في اعاقه عمل المحكمة الجنائية الدولية.....	88
أولاً: اثر السيادة الوطنية على القضاء الجنائي الدولي.....	90
ثانياً: التكامل بين السيادة الوطنية والمحكمة الجنائية.....	96
المطلب الثاني: قانونية التجريم والعقاب في المحكمة الجنائية الدولية	101

الباب الثاني

المدى الاستراتيجي لاختصاص المحكمة وسلطات المدعي العام وتأثير المحكمة
في مجلس الأمن..... 113

الفصل الأول

استراتيجية اختصاص وسلطات المدعي العام في المحكمة الجنائية..... 119
المبحث الأول: اختصاص المحكمة الجنائية الدولية..... 122
المطلب الأول: طبيعة اختصاص المحكمة الجنائية في النظام الاساسي
للمحكمة..... 125

المطلب الثاني: اساس التزام الدول بالخضوع لاختصاص المحكمة الجنائية
الدولية..... 152
المبحث الثاني: سلطات المدعي العام في المحكمة الجنائية..... 157
المطلب الأول: دور المدعي العام في تحريك الدعوى الجنائية والتحقيق
فيها 161
المطلب الثاني: دور المدعي العام في التصرف بالدعوى الجنائية 172

الفصل الثاني

التأثير الاستراتيجي لمجلس الأمن الدولي على المحكمة الجنائية الدولية ... 181
المبحث الأول: تأثير قرارات المحكمة الجنائية الدولية في مجلس الأمن
الدولي..... 185
المطلب الأول: مجال تطبيق الفصل السابع من الميثاق الامم المتحدة..... 187
المطلب الثاني: المعوقات الامريكية في عرقلة انشاء المحكمة الجنائية
الدولية..... 204
المبحث الثاني: دور مجلس الأمن الدولي في طلب الاحالة والارجاء للمحكمة
الجنائية..... 211

المطلب الأول: الاحالة من مجلس الامن الدولي إلى المحكمة الجنائية	212
أولاً: الاجراءات القانونية التي تحكم سلطة مجلس الامن الدولي في الاحالة	215
ثانياً: مدى إلزامية الاحالة بالنسبة لمدعي عام المحكمة	228
المطلب الثاني: موقف المحكمة الجنائية الدولية من طلب الارجاء	228
أولاً: الارجاء من مجلس الامن إلى المحكمة الجنائية	229
ثانياً: أثر طلب الارجاء على تعاون الدول مع المحكمة	235
الخاتمة	239
أولاً: النتائج	242
ثانياً: التوصيات	244
قائمة المراجع	247

مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد لقد كان المجتمع الدولي يتطلع إلى ضرورة وجود قضاء دولي استراتيجي حديث دائم يتم اللجوء إليه من أجل تسوية المنازعات الدولية بصورة سليمة، ذلك كجزء من التنظيم الدولي المنشود الذي يهدف الية المجتمع الدولي، لذا اتجه المجتمع الدولي إلى فكرة إنشاء محاكم جنائية خاصة لمحاكمة مجرمي الحرب في الحربين العالميتين الأولى والثانية (محاكم ليبزيج ونورمبرغ وطوكيو)، وكذلك الحال في رواندا ويوغوسلافيا، إلا أن طموحات دول العالم كانت أبعد من ذلك؛ إذ سعت من خلال جهود رجال القانون الدولي إلى إنشاء محاكم دائمة للفصل في الانتهاكات الخاصة بالقانون الدولي الإنساني.

فجاءت المحكمة الجنائية الدولية والتي يحكمها نظام روما الأساسي، أول محكمة دائمة أسست بناءً على معاهدة تم إنشاؤها لمحاسبة مرتكبي أكثر الجرائم خطورة على المستوى العالمي مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية، ففي السابع عشر من تموز عام 1998، اختتمت أعمال المؤتمر الدبلوماسي المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية بالموافقة على تبني نظام المحكمة الأساسي المحكمة الجنائية الدولية هي مؤسسة دائمة ومستقلة ولا تعتبر أحد أقسام منظمة الأمم المتحدة¹، وهو الأمر الذي أدى إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة الجنايات الدولية عام 2002، وذلك كأول محكمة قادرة على محاكمة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان.

1. الموقع الإلكتروني للمحكمة الجنائية الدولية، 2013/10/28 9:20 pm .

يوضح النظام الأساسي للمحكمة بأن المهمة الرئيسية في ملاحقة ومعاينة مرتكبي الجرائم تقع على عاتق الدول الأطراف، والمحكمة تكمل تلك الجهود، هذا وتعتبر المحكمة النقطة المحورية لتطبيق نظام العدالة الجنائية الدولية، بحيث تشمل المحاكم الوطنية، والمحاكم الدولية والمحاكم التي تضم عناصر وطنية ودولية، فقد كان لتزايد حدة الصراعات الدولية والحروب في بقاع كثيرة من العالم، أثراً في زيادة ارتكاب جرائم الحرب ضد المدنيين وارتفاع معدلات انتهاكات حقوق الإنسان، في ظل غياب آلية استراتيجية مناسبة يتبناها المجتمع الدولي للحد من هذه الانتهاكات ومعاينة من يقومون بها أو من يقفون خلفهم ومحاكمتهم، سواء كانوا أفراد أو دول أو منظمات أو حكومات.

مشكلة البحث:

1. وضع استراتيجيات للمحاكمة الجنائية العادلة للحد من هذه الجرائم الخطيرة وهي جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان استمرت في الوقوع على ملايين البشر، ولم يقدم للمحاكمة الوطنية سوى عدد قليل من مرتكبي تلك الجرائم¹.

2. تحديد الجرائم التي تهدد السلم والأمن والرفاء في العالم، وإذ تؤكد المنظومات الاستراتيجية الحديثة أن أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره يجب ألا تمر دون عقاب وأنه يجب ضمان مقاضاة مرتكبيها على نحو فعال من خلال تدابير تتخذ على الصعيد الوطني وكذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي.

1. <http://www.amnesty.org/ar/library/asset/IOR40/001/2004-2:30 pm2017>.

3. وضع خطط واستراتيجيات حديثة للحد من افلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب وعلى الإسهام بالتالي في منع هذه الجرائم، إذ تذكر بأن من واجب كل دولة أن تمارس ولايتها القضائية الجنائية على أولئك المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية.
4. معرفة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة أن جميع الدول يجب أن تمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي نحو لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.¹

اهداف البحث:

1. تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على التحديات الاستراتيجية المستقبلية في نظام المحكمة الجنائية الدولية بشكل عام من خلال التطرق إلى نشأتها التاريخية، والتعريف بها، وتشكيلها، وهيكلها، ونطاق اختصاصاتها، ضمن النطاق الاستراتيجي بهدف التعرف على نظام المحكمة الجنائية الدولية.
2. التعرف على دور المحكمة الجنائية الدولية في ملاحقة مُرتكبي الإنتهاكات الإنسانية في العديد من الدول ومن اهداف الدراسة لابد من التطرق إلى ما يلي:²
3. معرفة النشأة التاريخية للمحكمة الجنائية الدولية؛ وماهية طبيعة المحكمة الجنائية الدولية والاستراتيجية التي تنتهجها؛ وأوجه التمييز بين المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المحاكم المشابهة وماهية ضوابط ونطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في القضاء الجنائي الدولي والوطني.

1. نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في 17 تموز 1998.

2. القاضي، رامي متولي، المحكمة الجنائية الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية 2009) ص1.

4. بيان شروط مقبولة الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الجنائية الدولية؛ ودراسة لدور المحكمة الجنائية الدولية في ملاحقة مُرتكبي الجرائم الإنسانية، ودراسة أمري القبض الصادرين من الدائرة التمهيديّة الأولى في المحكمة الجنائية الدولية واستعراض الحلول القانونيّة التي يمكن لأي دولة اللجوء إليها لتجنب أزمة المحكمة، ودراسة كل من قانونية التجريم والعقاب والاحالة والرجاء.

أهمية البحث:

ينبغي معرفة الاستراتيجية الإدارية والقانونية التي تقوم عليها هذه المحكمة الجنائية الدولية ولابد من وجود إطار متكامل على إتمام دور الأجهزة القضائية الوطنية، فهي لا تستطيع أن تقوم بدورها القضائي ما لم تُبد المحاكم الوطنية رغبتها أو كانت غير قادرة على التحقيق أو الإدعاء ضد تلك القضايا، فهي بذلك تمثل المآل الأخير.

وترجع أهمية بحث موضوع المحكمة الجنائية الدولية من خلال سعيها إلى تحقيق الردع للأشخاص الذين يعتزمون انتهاك القانون الدولي الإنساني، من خلال وضع حد للإفلات من العقوبة عن هذه الانتهاكات، فالمحكمة الجنائية الدولية هي أول هيئة قضائية جنائية دائمة مستقلة، أوجدها المجتمع الدولي لمقاضاة مجرمي الحرب ومرتكبي الفظائع بحق الإنسانية وجرائم إبادة الجنس البشري، وهي تحظى بولاية عالميّة، وبزمن غير محدد، وتعد المحكمة الجنائية الدولية هيئة مُستقلة عن الأمم المتحدة، من حيث الموظفين والتمويل، وقد تم وضع اتفاق بين المنظمتين يحكم طريقة تعاطيهما مع بعضهما من الناحية القانونية.

منهج الدراسة:

في هذه الدراسة نستخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرف بأنه: دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ووصفها وصفاً وثيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً بغية الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم هذا الواقع وتطويره؛ فهذه الدراسة تسعى إلى إلقاء الضوء على نظام المحكمة الجنائية الدولية الوارد في نظام روما الأساسي، وبحث المنظور الاستراتيجي لمستقبل المحكمة الجنائية الدولية واهم التحديات التي تواجهها.

مجال وحدود الدراسة:

تتخصر هذه الدراسة بالمنظور الاستراتيجي لمستقبل المحكمة الجنائية الدولية بمقتضى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية واهم التحديات التي تواجه نظامها الاساسي وكيفية دخول قراراتها في حيز النفاذ وقواعد الاجراءات الخاصة بها، وما يتصل بممارسة تلك السلطات من قيود أو أدوات متصلة، وعلاقة المحكمة بالأمم المتحدة، النظام الأساسي للمحكمة جانباً مهماً من أوجه العلاقة بين المحكمة والأمم المتحدة، والاتفاق التفاوضي المعني بالعلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة وهيمنة الولايات المتحدة على قرارات المحكمة الجنائية الدولية، متضمناً بيان أوجه تلك العلاقة بشكل تفصيلي¹.

1. أقرت جمعية الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية "الاتفاق التفاوضي المعني بالعلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة"، في دورتها الثالثة المنعقدة للفترة من 6-10 أيلول 2004، كما صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسون بتاريخ 13 أيلول 2004، المحكمة الجنائية الدولية جمعية الدول الأطراف تقرير بشأن "مشروع الاتفاق التفاوضي المعني بالعلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة" الدورة

الدراسات السابقة:

- (1) الحميدي احمد قاسم محمد، المحكمة الجنائية الدولية، اطروحة دكتوراه، كلية الاقانون والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، 2000
- (2) دحماني عبدالسلام، رسالة دكتوراه التحديات الراهنة للمحكمة الجنائية الدولية في ظل هيمنة مجلس الامن الدولي، جامعة مولدي معمري، الجزائر، 2012.
- (3) علا عزت عبدالمحسن، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة 2007.
- (4) بدري مهنية، المحكمة الجنائية الدولية واشكال السيادة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، 2015.
- (5) حمروش سفيان، النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية، رسالة ماجستير، بن عكنون، الجزائر 2005
- (6) حرب علي جميل، المحكمة الجنائية الدولية في الميزان، رسالة ماجستير جامعة بيروت العربية، لبنان.

الثالثة المنعقدة في لاهاي للفترة من 6-10 أيلول 2004 الوثيقة رقم (ICC-ASP\3\15) ص1-2.

هيكـل الدراسة :

سوف يتم استعراض موضوع هذه الدراسة في بابين: الباب الاول بعنوان نشأة وتكوين المحكمة الجنائية والتحديات الاستراتيجية الراهنة لمستقبل المحكمة الجنائية الدولية ويتكون من فصلين الاول مرحلة المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة ونشأت المحكمة الجنائية الدولية، ونستعرض في الفصل الثاني التحديات الاستراتيجية التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية، وفي الباب الثاني المدى الاستراتيجي لإختصاص وسلطات المدعي العام للمحكمة وتأثر المحكمة بمجلس الامن الدولي ،وسيقوم الباحث في دراسة استراتيجية اختصاص وسلطات المدعي العام في المحكمة الجنائية في الفصل الأول، وفي الفصل الثاني سيتم التطرق الى التأثير الاستراتيجي لمجلس الامن على المحكمة الجنائية الدولية وسيتم دراسة طلب الاحالة والارجاء في هذا الفصل ومن ثم خاتمة ونتائج وتوصيات.